

نحن والسياسة فن حكم المجتمعات

میلود عامر حاج ❖

كثيراً ما اختلف العلماء في تحديد هوية العلوم بإثبات جدارتها وحقيقتها على أرض الواقع نتيجة تلك التجارب والتطبيقات التي تخوضها على محمل الجد وذلك وفقاً لنتائجها المحققة عملياً. إلا أن العلوم ليست كلاً متكاملًا خاصة إذا سلّمنا الأمر بأنها مختلفة عن بعضها البعض من العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية ، ومن العلوم التقنية إلى علوم التكنولوجيا... الخ. وما دام الحديث عن العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هو جوهر حديثنا فإن الأمر يستلزم ربط كل علم مما حققه من مناهج جديدة ومقاربات جادة في الفهم والتحليل والاستنتاج .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن العلوم الاجتماعية يطغى عليها طابع كل من الفرد والمصلحة والذاتان يخضعان بدورهما إلى حقول امبيريقية وموضوعية . ومن هنا لا يمكن للفرد " لحاكم " إخضاع الكل لديه بحسب منظومة الحكم ذاتها والتي تجعل من السياسة أن تتأثر بغيرها من العلوم الأخرى في حقل العلوم الاجتماعية كالاقتصاد وعلم النفس والتربية ... مما يغيب من مهام السياسة وتصبح عندئذ مجرد آلية تقوم على ضبط المجتمع التي تقوم عليه .

شيء طبيعي إذن أن ندعو إلى عقلنة العلوم الاجتماعية بعامة ، والعلوم السياسية بخاصة ، في بداية الألفية الثالثة مع مطالع الربع الأول من القرن الواحد والعشرين ليدخل العالم بموجبها جملة من التحولات الدولية والمتغيرات الإقليمية والتفاعلات القومية الصعبة والخطيرة في آن والتي لم تعهدها من قبل في ظل تيار العولمة الجارف. لكن في الوصول إلى مستوى من العطاء والرشد عن طريق النتيجة الايجابية خاصة عما تقوم عليه العلوم التجريبية والدقيقة بدليل أنها تخضع إلى المنطق الرصين والتحليل الدقيق الذي يقوم على الخير والعافية للحفاظ في الحالات

(*) أستاذ وباحث
جامعي المدرسة
الوطنية العليا للعلوم
السياسية الجزائر ٣ .

الاستثنائية دون الوقوع في الخطورة ؛ وربما تعود هذه من متناقضات العلوم وما توصل إليه الطبيب في الحفاظ على صحة المريض وما عجز عنه الحاكم في إدارة الشأن العام عن طريق الحكم الراشد. ومن هنا لا يمكن من هذا المنظور التوصل إلى مستوى واحد في العلوم بالرغم من تكاملها خاصة بحكم أنها تختلف من الفرد إلى المجتمع وفي المجتمع الواحد بين كامل أفرادهِ وجماعته في طبقاته الاجتماعية .

أولاً: الإطار العام للموضوع

المقصود بنحن على صيغة الجمع هو الأنا السياسي الذي يرتبط بالواقع والمصير . لذلك جاءت نحن لتؤكد قوة الانتماء للواقع قصد بناء صلاته بالمنهجية المعتمدة لتوضيح المعنى السياسي لمفهوم البناء الجمعي عبر النشاط المحسوس خدمةً للأحوال والظواهر السياسية والتي هي من صنع الطرف المتسيّر في إخضاعها لا على أساس نتاجه ، بل في التحكم فيها، وذلك بالسيطرة عليها وعلى نتائجها شريطةً أن تكون ايجابية على وجه الخصوص . لأن العلاقة بالسياسة هي علاقة مراجعة منهجية لا بحسب فكرها النظري فحسب ، بل التطبيقي والممارسات التي تخص الفكر لتصب في الواقع قصد تنظيمه وتوجيهه أينما توجه . الكل يكمن إذن في طبيعة الأفكار ومدى علميتها من أجل خدمة هذا الواقع وتجلياته في المستقبل . لذلك جاءت السياسة لتؤكد مدى الطابع الإنساني والعالمي ما دامت تقوم علي النظام والأخلاق والحكم خدمة للمصالح المشتركة وليست صيانة ثنائية في سلطانها الإجباري والقهري الزجري بين الحكام والمحكومين .

وقد يتأكد علم السياسة علي أساس الصيغة الموضوعية التي تقوم عليها الدولة بناءً على الارتباط الوثيق بينها وبين المجتمع . إذ تفوق الثقافة خاصة السياسية منها والجامعة لهما بإثراءتها التي تكمن في مدى قوة الدولة ، وكذا عمق المجتمع في رسوخ عاداته وأعرافه ، تقاليده وأطره خدمةً له وصيانة منه . لذلك جاء مفهوم السياسة من ساس يسوس سوساً ، أي بمعنى الرياسة في اللسان السياسي العربي . وهي تدعو في الأغلب الأعم عما يقوم بتسيير شؤون المدنية خدمة للمصالح المشتركة ما دامت تقوم على مرابطة جموع من البشر في المدينة . ولقد عرّف الإغريق القدامى بأن السياسة ليست تلك الجماعة وإنما ما يبني علاقتها باتجاه الأهداف الموجودة والمرجوة. ولا يتأتى ذلك إلا في ظل الدولة والدستور والنظام ومبادئ الجمهورية للقيام بالدور النشط في الحياة العامة .

وكلما تجذرت فكرة السياسة في الأصل والمشروع كلما زادت من فنها بدليل أنها تخاطب الأفراد والجماعات والأمم للاضطلاع بالقضية الهامة والحساسة . ولا يمكن لأي تجمع بشري أن يعيش داخل المدينة دون أن يكون لديه دولة . وتتدخل الدولة في الشؤون العامة إذ يعني تواجد المشروع السياسي لديها والذي هو الأهم في المعادلة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار وتنظيم شؤون الحكم . لأن القانون السياسي هو الذي يحكم بدوره السلطة والرعايا على أساس المواطنة والواجبات والحقوق .

وقد اختلف المختلفون حول مفهوم السياسة على ضوء ما استساغته من تعريفات تقدر بثمانية منها حكم الدولة أو علم حكم الدول وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى حسب معجم ليرت Littre عام ١٧٨٠ ، أما معجم روبرت ROBERT فإنه يرى منذ عام ١٩٦٢ على أن السياسة هي فن حكم المجتمعات الإنسانية . أما معجم كاسل Cassle فيعزي مفهوم السياسة بربطها بالحكم والإدارة والمجتمع المدني ، بينما قاموس العلوم الاجتماعية^(١) . لكنه يرى من الأرجح أن تجمع السياسة على أنها علم حكم الدولة للمجتمع الإنساني . أي بمعنى أن الدولة من مهامها الأساسية هو الدخول والمجتمع لما يبني روح العلاقة بينهما للوصول إلى تحقيق تكافؤ في فرص العمل والعدالة وتوزيع العوائد والدخول توزيعاً عادلاً... إلخ. بينما قام عن طريق - علماء وعلماء اختصاص - بتوظيف الاشتقاق أو الإيتيمولوجيا Etymology لذا فإن كلمة سياسة باللغة العربية تقابل كلمة Politics بالإنكليزية ، و Politique بالفرنسية ، والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني Polis؛ أي بمعنى المدينة أو الناحية أو اجتماع المواطنين ، ومشتقاتها Politeia؛ أي المدينة والدستور والنظام السياسي ، و Politike هي الفن السياسي ، أي معالجة الأمور التي تخص المدينة بحسب إبراهيم أبراش.

والسياسة ليست مفهوماً مستساغاً أولاً ، بل يتطور بتطور آليات الحكم من خلال ما يحمله من مشاريع ومواقف . فهي ليست رمزاً للسلوك الراقي والجاد لصاحب السلطة فحسب . بل في جانب القوة الذي يُعير السلطة ديناميكية جديدة ومُتجددة من عصر إلى آخر قصد تخطي مواطن الزلل وبواطن الأزمات دون انقطاع لمعنى فكرة السياسة . هذه الفكرة قد تبعث في روح السياسيين مدى القدرة على التجاوب مع الظروف الصعبة دون الوقوع فريسة لها جراء هذا التحول أو ذاك . أي بكلام آخر أنها تبرز بحق مدى اتساع رقعتها من خلال ذلك الوعي السياسي المرتبط بأصول الحكم وقواعد النظام الذي يُدير شؤون الناس^(٢).

فالسياسة ليست انفراداً بالسلطة من أجل تحقيق امتيازات متعددة وإنما يجدر بعلم السياسة ربط المصالح المشتركة بمبادئ النخبة السياسية في هرم السلطة لأن

الأقلية الحاكمة مجبورة على الامتثال لمطالب الأغلبية الساحقة ، وذلك عبر الانتخابات الشفافة وروح الديمقراطية المتبادلة بين النواب وقيادات السلطة عن طريق تفعيل المشاركة السياسية . فهي إذن لا تدل على تقاسم الغنائم والامتيازات بقدر ما تدعو إلى تحقيق العدالة بين المواطنين . فعلم السياسة ليس البتة صراعاً جافاً بين الأقلية الغالبة والأغلبية المغلوبة بقدر ما هو تجاوز لذلك ما يبني السعادة ويحقق الرخاء ويبعث على التنمية الشاملة . والمقصود بهذا الجانب هو التخلي باسم السياسة عن كل ما هو سلبي يمس إنسان المدينة عبر الرجل السياسي . فكلاهما يمثلان خط واحد يمس مادة السياسة أو يدعو إليها وبالتخلي عنها وإهمالها يعني اضمحلال لتلك القيم الجامعة لهما بانسداد الآفاق حول المدنية وتعثرفقزات الدولة والحكومة معاً . لأن النظرية السياسية تدعو إلى سد الخلاف الرابط بين السلطة والمجتمع لتنظيم العلاقة بينهما من الحسن إلى الأحسن . فهي عملية تسليط الأضواء علي مناحي المجتمع السياسي كالنظام والمؤسسات الإدارية والدستورية من أجل تطوير آلية الحكم . وعلم السياسة هو كبح جماح الغريزة الضالة كما يقول أرسطو المعلم الأول من أجل تحسين من حالة من الرذيلة إلى الفضيلة . أي من الجهل إلى العلم . وبعبارة أوضح هو التطلع إلى الآخر من أجل تحقيق سعادته . ولا يتحقق ذلك إلا بموازاة بين المصالح المشتركة ضد المصالح المتنازع عليها في المجتمع الواحد .

وكثيراً ما يربط علم السياسة بدور الحضارة أي بالقضاء على صفة البداوة والتوحش من عرض كل المشكلات المطروحة بروى عارفة مقابل وسائل هادئة للتخلص من قبضة اللاحضارة حتى لا يساق الجمع البشري إلى الحرب والويلات والخراب من داخله . لذلك جاء علم السياسة ليلطف السلوك ويصقل الذهنية للتأليف بين الفرد ومجتمعه وبين الحاكم والمحكوم والحكومة لتحسين التنظيم الإداري والقانوني . لأن من قواعد السياسة هو إبرام ذلك العقد السياسي بين الحاكم والحكومة على أساس خدمة الرابطة الحضارية التي تجمعهما بادئ ذي بدئ خوفاً من تصدع المجتمع وانفجاره من داخله . لذلك جاءت الرؤية الحضارية تدفع كلاً من الرجل السياسي ومجتمعه من طور إلى طور آخر ملؤه ذلك التراث الثري بالتوجيه والتأطير والتوفيق . لأن القدرة السياسية يعني حمل كل منهما عن التخلي نهائياً عن غوغائية النفس ونزوع الأذى في التصور والتعامل .

فالتلازم ضرورة للتنظيم الإداري لأنه يمثل روح العقلانية التي تعمل دوماً علي تصدي لزللات النفس الضالة ومطبات الحسابات الضيقة والتكتيكات السياسية المنحازة التي تشوب ومفهوم الدولة وسيادتها للحيلولة دون تحقيق مثالية السعادة . فالخير الذي من شأنه أن تحقّقه السياسة أو تدعو إليه تلك السياسات هو

ربط هذا الإنسان بمصالحة الأولى خوفاً من مغبة الوقوع في الفوضى والخوف .
 وبقدر ما تدعو السياسة إلى تحقيق الخير كأساس بقدر ما يتسع معنى السلطة التي
 يترتب عليها المسئول . إذ كان يدعو علم السياسة إلى فض الخصام بين المتنازعين
 أنيا فإنه يدعو إلى تحقيق أبعد من ذلك عل مستوى البعيد المدى لأن أصل السلطة
 يعني تجاوز كل ذلك بمجابهة كل ما يعيق طريق ذلك من جهة ، وتحقيق ما بين
 أواصر العلاقات بين جموع البشر من خلال ما يطمحون إليه من جهة أخرى . ومثل
 ذلك كمثال الأب ودوره في أسرته لأن سلطته الأولى تلزمه السهر والحفاظ عليها
 ومراعاة شؤونها من الداخل وما يحوم ضدها من خارجها . إلا أن رجل السياسة
 فهو مجبوراً بأكثر من ذلك قياساً ودور الأسر والعائلات -مكونات المجتمع الواحد
 - التي ترى في حكمه ملاذاً لتحقيق طموحاتها وآمالها في الوسط المجتمعي بحكم إن
 علم السياسة هو ذلك العلم الجامع بين جموع هؤلاء وما تحمله السلطة من
 مشاريع وتنظيمات . لأن الخير هو فضيلة من فضائل السياسة ومن أجله تكبدت
 البشرية أشنع الصراعات عبر التاريخ .

كما لا يتأتى ذلك بسهولة إلا بتوافر شروط الرجل السياسي الحقيقي وليس الطفيلي
 منه . لأن الصراع في علم السياسة هو صراع الخير والشر . فالخير هو ما تراه الدولة
 مناسباً لها وللمجتمع . أما الشر فهو العزوف المطلق ضده ، وذلك بمحاربتة عن
 طريق الدعوة إلى المشاريع والمخططات التي تهدف إلى سعادة الإنسان ورقية على
 وجه الأرض . وقد تنقوى شوكة الحكم كلما توافقت مبادئ الأقلية الغالبة وأطماع
 الأكثرية المغلوبة . لأن الأمر يكمن في الهوة التي تتسع وتتقلص بينهما . والكل يعود
 إلى طبيعة الحكم وقواعده وقوانينه حتى لا يحاك ضد القاسم المشترك والمتمثل في
 الدولة مؤامرات وخيانات هي في منأى عنها . كما أن كل مجتمع هو صورة عاكسة
 لتاريخه وحضارته وثقافته بقدر ما هي تنازع بين الاستبداد والطاعة والرغد
 والحرمان والترف والبؤس . وهي أضداد نراها حتماً يتقاسمها أصحاب السلطة
 داخلياً وخارجياً مع غيرهم . فهي صفات تنبأ عن كل ما هو سياسي وغير سياسي في
 المجتمع الواحد ؛ إن لم يكن المجتمع نامياً بتخلف القيم والأفكار التي يلتقي عليها
 الأفراد والجماعات دون التأثير بمستوى التقانة التي تصوغ للضمائر والعقول بما
 يبني سعادة وخير الجميع . وعلم السياسة ليس نزاعاً بحثاً لكي يدعو إلى الحروب
 والتشردم من داخل الدولة أو خارجها بقدر ما يدعو إلى فض كامل النزاعات عبر
 طرق كفيلة ووسائل فاعلة بالدعوة إلى التطور الإيجابي ببناء علاقات الحكم وما
 ينجر عنها ؛ أي بمعنى أن القرار السياسي يكون حكيماً في توجهاته واتجاهاته بل
 رشيداً في قناعاته وصائباً في نتائجه .

وكثيراً ما يُولج علم السياسة في معنى التاريخ The sense of history، وذلك بصناعة أجمل الأحداث عبر التروي والحكمة على أن تكون بمثابة ظواهر سياسية فاعلة في صيرورة المجتمع نفسه دون غل أو مغالاة حتى لا تنفرد فكرة السياسة بما لا يحقق قيمتها كرمز لمعنى التواصل والاتصال بل الثبات في حركية التاريخ . أي بمعنى أن السياسة لهم قابلية الشروع في ما يحمل مدلول الترفع عن نزوات النفس وثرورات الغناء لما يقربهم من الرعايا حتى يحمل هذا التقارب شيء من الإصلاح والتكافل لرسالة الحكم . لذلك من الواجب توافر ثمة شروط نزيهة لدى الحكام حتى يصل الحكم إلى المحكومين . أي بعبارة أوضح وأفصح هو أن السياسة هي فن المساومة والتسوية من أجل تحقيق التراضي والاختيار حتى لا يستعصى عمل الدولة وتتعرثر رسالتها لأن الإكراه والقهر ليسا دائماً وسيلتين أساسيتين اللهم إلا في ظروف استثنائية للغاية . لا لشيء وإنما أن إجبارية القانون هي أساس فرض هيبة الدولة وسط نفوذها حتى لا يتسرب إليها الظلم ومظالم الناس . فهي رمز العدل كما قال أرسطو وبدونه ليس معنى للدولة . إن الطريق إلى السياسة هو العيش في كنف الحرية والمساواة ، وذلك ليس بطمس الجهود وكبت للبواعت ، بل بتخسيسها وتفعيل طاقاتها وتعزيز قدراتها حتى تكون في المستوى المطلوب لدفع الأذى عن النفس ودأب الجأش حتى تتغلغل لديها فكرة المواطنة وروح المسؤولية لتخطي صعاب الدهر ومشاق الزمن من أزمات وتحديات .

فعلم السياسة هو تلك الدينامية الحية التي يجتمع عليها الساسة والموسين بما يعلي شأنهم ويرفع شأوهم بالارتفاع إلى درجات من نمو السياسي دون التواجد في ميادين ضيقة وصعبة التجاوز . فبالتقارب على المصلحة المشتركة يكون هناك معنى لعلم السياسة ، وذلك بتذليل العقبات التي تعيق من تقدم الجهد الجماعي للدولة وتكاثف المسؤوليات والقيام بالأدوار وأداء الوظائف على وجهها الفردي والجهوي والقومي والدولي . وليس بالأهمية بمكان أن نختزل الفكرة الأولية التي تدعو أو تقوم على الفرد في الجماعة والجماعات في الأمة بأن تخطو خطوات إيجابية . أي مما قطعتة من أطوار وأشواط هي مسئولة عنها من خلال وجودها في المدينة وتسييسها من قبل الدولة . فالمسؤولية مشتركة جداً مادام النشاط السياسي يجمع بين الكل وليس بين الأجزاء . فالمواطن الصالح هو أساس المدنية التي تقوم عليه حتى يتسنى للدولة تولي مهامها على أكمل وجه . لأن علم السياسة هو علم الظاهرة الاجتماعية التي تقوم بها أحوال وحاجات المجتمع السياسي ، وذلك بانتهاج أبسط المسالك وأقرب الحلول وأعقل المشاريع للتقليص من المعضلات والتخفيف من التشنجات التي كثيراً ما تعرقل من المسار السياسي .

ثانياً: حول مفهوم السياسة

ما زال مفهوم السياسة يكتنفه شيء من الغموض والالتباس بناءً على غياب ثمة نظرية سياسية متعارف عليها سلفاً من قبل الأخصائيين إن لم توجد هناك نظريات متعددة ومتنوعة ومتضاربة في تباين الاختلافات والرؤى حول معنى مفهوم العلم السياسي . وإذا كان هذا الأخير يشير من منظور أرسطو على أن الإنسان حيوان اجتماعي ؛ بحيث لا يوجد مجتمع بشري لا يقوم على سلطة أو حكومة باعتبار أنها تُنعت على أساس ضمان حقوق الأفراد وواجباتهم بتحديد الظروف لكل واحد منهم قصد الحصول على نصيبه من ثروة أو نفوذ كما ذهب إلى ذلك هارولد لاسويل^(٣) Harold Lasswell، بينما ذهب آخرون إلى تفسير العلوم السياسية من خلال ربطها بالواقع تبعاً للحياة العملية التي تقوم على السعي وراء الثروة والنفوذ من أجل تحقيق المصلحة العامة ومن بينهم مورييس ديفرجيه Maurice Diverger، والذي اعتقد بدوره بأن العلوم السياسية هي محل الصراع والبقاء وأن الإنسان بدوره مجبوراً على اتخاذ كل السبل من أجل الإبقاء على إنسانيته دفاعاً عن وجوده على عكس الحيوانات أو على شاكلتها . لكن هذا المفهوم السائد والذي عرفته المدرسة الفرنسية يبقى ناقصاً ومعتل الأطراف لأنه في اعتقاد الأستاذ عمار بوحوش لم يعط السند الحقيقي لعملية السياسة كما لا يحدد بدوره الأبعاد والمرامي التي تقوم أو تدعو إليها العلوم السياسية لكن على عكس ما ذهب إليه المدرسة الأمريكية بقيادة ديفيد أستون David Easton الذي وضع تعريفاً جديداً ؛ إن لم أقل في إطاره الصحيح بدليل قوله إن السياسة هي عبارة عن تلك المعاملات التي تتم بين المنشآت الاجتماعية في إطار وجود سلطة عليا تشرف على تجسيد روح التعاون والتزام الأفراد والمنظمات بالعادات والتقاليد المرعية والمحافظة على الأمن والعدالة في كافة أنحاء البلاد . أما من زاوية نظر أخرى فإن البعض يُعزى السياسة بتشبيهها بمثابة " كيس سفر يحتوي تنوع من الأشياء ... فيه ما شئت من الصراع ، والحيلة ، والقوة والتفاوض ، والعنف ، والإرهاب ، والتخريب ، والحرب ، والقانون " بحسب فروند Frand . إلا أن عمار بوحوش حاول بمبادرته المتواضعة أن يعطي تعريفاً لعلم السياسة على أنها تعني فن الحكم الذي يختص بتوزيع القيم على المجتمع وإعطاء الأولوية للطاقت البشرية أو الثروات الوطنية التي تمكن أي مجتمع من تحقيق آمال أفراد وإشباع حاجاتهم الأساسية. والقصد هنا بالقيم الاجتماعية هي الأشياء الثمينة بالنسبة للأفراد والهيئات ، وذلك مثل المصالح الخاصة ، والتقاليد والعادات

والديانات وغيرها من المبادئ الأخلاقية والمعتقدات الروحية . والسلطة العليا يقصد بها تلك الهيئة السياسية التي تستطيع أن تبت في حسم الأمور وتتخذ القرارات الإلزامية التي تنطبق على جميع الأفراد والمنظمات (بوحوش، ١٩٧٧: ص ١١).

فالسياسة تصبح إذن في هذه الحال سند علمي يحث الأفراد على دورهم في المجتمع من خلال ما يقومون به من قيم والتزامات وأدوار رئيسية هامة من خلال ما يتوافر لديهم أو يطمحون إلى تحقيقه عبر إبداعهم لتلك الوسائل والأدوات من أجل إشباع حاجاتهم وأغراضهم . إذا كانت السياسة هو إقحام المواطن في المجتمع والدولة في العالم في صيرورة نظامية تتخلص من عقود الانكماش وسياسات الهروب من الواقع . فهي ذلك التوزيع العادل للثروات والمواد والعوائد حتى تتمكن القيم الاجتماعية بأداء دورها حتى يتسنى للأفراد والجماعات والهيئات المؤسساتية أن تنشأ نسيجاً قوياً يقوم على المصلحة العامة دون المصالح الخاصة . فالسياسة هي وعي تقوم عليه الأطر الاجتماعية وتجسده القوى السياسية والهيئات العمومية تبعاً لكل ثقافة سياسية تسود كل مجتمع . لكن درجتها في الالتزام والتفوق وسط السلطان يختلف باختلاف العادات والتقاليد والخرافات والطقوس والديانات في الخيال السياسي الذي يرتبط بالحكم أو يدعو إليه . ومن هنا تأتي سلطة القرار كهيئة سياسية أو كسلطة عليا في كل مجتمع لتحت أفرادها وجماعاتها إلى الانصياع والطاعة أو إلى المعارضة والعصيان المدني . لكن الإطار الرسمي الذي يحافظ على كينونة المجتمع كمرجعية أساسية هو الدعوة إلى القانون كمؤثر ومؤطر للحراك الاجتماعي حتى لا يخرج الحكم عن مزاويلته العادية وينجر إذ ذاك إلى ميادين لا قبل له بمناوئتها بل أكثر تعفنًا. فالدعوة إلى قرار الإلزام يعني حمل الأفراد والهيئات ما يضمن لهم الحقوق ويدفعهم إلى الواجبات وما ينمي في العلاقات الجامعة بينهم عن طريق مراكز السلطة ورموزها حتى يدب الأمن ويسود الأمان وتتقوى الحركية الاجتماعية وتنمو ثقافة التسيير الإداري باحترام القانون وقراراته . وبناءً على الطبقة الموجودة في كل مجتمع على أن الأقوى أو الكل يريد أن يسعى إلى تحقيق أهدافه وبسط نفوذه من أجل تحقيق سيطرته قصد تحقيق أغراضه ومآربه بحيث قد ينعكس لا محالة على الآخرين سلباً ، وذلك ليس بدليل الانفراد فحسب ، بل في العلاقة التي تحتهم أفراداً أو جماعات سواء أكانت قليلة أو ضئيلة نحو أشياء ثمينة كثيرة وفريدة من نوعها دون أن تحقق غايات وأهداف الآخرين جملةً وتفصيلاً.

ومن هنا تصطبغ العلاقات الاجتماعية في ما بين الأفراد والجماعات تجاه حب التملك والكسب ما يعيق من صفو وصفاء البناء الاجتماعي الذي هو مبعث السلطة الذي يحمل بدوره مضامين وأدلة للعلوم السياسية . لكن وفي حماة هذه الصراعات والنزاعات بين الأفراد والأهداف والحاجات والهيئات يأتي النظام ليصد كل انقسام باحتفاظه على التوازن والانسجام حتى لا يتمزق النسيج الاجتماعي كنتاج للخلافات والمشاكل التي يثيرها تنافس الفئات المتناحرة على أهدافها الخاصة دون تحقيق مطالب وغايات الآخرين^(٤) .

لكن دعوة الحق الطبيعي بالتزام أولئك بها دون هؤولاء قد تفرغ محتوى القيمة الأخلاقية للتنافس من دورها وإطارها العام رغم أحقية التنافس والمنافسة حياً للاستعلاء بعلو الأهداف والمآرب التي يتصارع من أجلها قلة قليلة من الناس . لكن هذا التنافس النفيس حتى لا يبقي هدراً للطاقات ومبعثاً للتمزق ومحل الصراعات في المجتمع الواحد فإن قوة الثقافة السياسية وجدارتها هي التي بإمكانها احتواء كل تصدع أو شرخ في كيان المجتمع من خلال قوة النظام الذي كثيراً ما تتقوى قواعده وآلياته بتقوية النمو السياسي أو النضج السياسي . أما في حالة ما إذا ضعف النظام السياسي ضعفت هيكله وأنساقه وتكاثر حوله وفي داخله جملة من الصراعات والنزاعات التي قد تفقده مكانته وتضعف سلطانه في المجتمع الواحد .

لأن قوة كل نظام سياسي عندما يزداد تفتحاً على المجتمع الذي ينحدر منه من أجل قيادته بتحقيق أهدافه ومطالبه مراعيّاً إذ ذاك قدراته وعقلانيته لما يرفع من شأن وجوده وينمي من قواه حتى يتخلص من عقد الضعف ومحطات الاستياء ونفا التذمر التي قد تنعكس انعكاساً وخيماً عن العلاقة الجامعة بينهما . أي بعبارة أشد وأنكل أن العلوم السياسية تتطور بتطور المجتمعات والعلوم الاجتماعية بما يهدف إلى تحقيق الغايات وما يتماشى والظروف التي يعيشها كل مجتمع إنساني . وعليه فإن النظام السياسي ليس بناءً على الكثرة الباقية في المجتمع دون أهداف ومرامي لما تتصارع من أجلها قصد البقاء أو تحقيق الثروة أو النفوذ مثلما تقوم به القلة القليلة وإنما يدخل النظام السياسي من هذا الباب هو الآخر ليفرض سلطانه ووجوده ضد هذان الخصمان و المتناحران دوماً في تحقيق الأهداف وتلبية للمطالب الغائية والنفعية . فوجود النظام في هذا السياق يعني الدفاع عن المصلحة العامة لكلا الفئتين دون ضرر أو ضرار لكي تحافظ قوى المجتمع على توازنها بتحقيق تكافؤ فرص العمل والحظوظ من خلال التنمية الاقتصادية والتوعية السياسية والتطور الاجتماعي . إن دخول النظام السياسي معترك الحياة من خلال دوره كمؤطر قانوني وملاذ إداري وكمرکز أخلاقي يعني إنهاء لكل خصام في المجتمع الواحد من

خلال دوره الرامي إلى إنعاش للفرص وتطوير الأدوات وبعث للبواعث الفردية والجماعية . فسلطان النظام وبسط نفوذه من خلال الامتثال لقراراته يأتي من أجل تذليل كل العقبات بإنهاء الخصومة والتنافس على المآرب الشخصية والمطالب الآنية بتحقيق التكافؤ والتوازن لفرض سلطة النظام وحكمه السياسي . لذلك يكتسي طابع النظام السياسي سلطة القهر والإجبار من أجل تطبيق قراراته أو الاعتراف بهيئاته كرمز للالتقاء حوله لكل أطراف المجتمع كعنصر أساسي في الواجهة السياسية وليس كأداة لرمز القوة وحدها والتي كثيراً ما تفقد هيبتها وتتلاشى دعائمها عندما يغيب السند الحقيقي لمفهوم السياسة . لأن الأمر في هذه الحال يتعلق بالرضا عن النفس والثقة بالذات بتعاون الأفراد وتكاثف الجماعات من خلال درجات الوعي الرابض على العلاقات الاجتماعية والأنماط الثقافية التي تحمل هي الأخرى قوة النظام من خلال التعاطي معه باحتوائها لها حتى لا تكون مصائر المواطنين معرضة للضياع والتفتت دون تخويفهم والسيطرة عليهم حتى تتقوى شوكة الحكم بالانصياع له دون خوف أو ردود أفعال معاكسة لنهج النظام السياسي نفسه . ولا قوة أي نظام سياسي دون أخذ الاعتبار باسم المصلحة العامة التي تعمل هي الأخرى على تحقيق العدالة والمساواة والرفاهية لكل الطبقات الاجتماعية من خلال إصدار قرارات وبناء برامج وتبني استراتيجيات هادفة تأخذ في الحسبان كل الأهداف المرجوة والتي يتصارع حولها المتصارعون بل في تحقيق شخصية النظام السياسي الغالب في التحكم إليه من خلال ما يقره ويعلنه رسمياً حتى يدخل الكل تحت إمرته وسيادته . ومن الأهمية بمكان بأن تنفرد السلطة السياسية أو النظام السياسي بهذه الصلاحية (٤٦ : ١٩١٣ , Chabot) والتي قد تجر كل قوى المجتمع إليها بتقسيمها للأدوار وتبنيها للبرامج التنموية والتعليمية والفنية بانصياع كل الطوائف إلى المجتمع لتحقيق هذا الانسجام الثقافي دون فوضى عامة أو اضطراب للسياسات العمومية التي تأخذها القوى الرسمية على عاتقها تحسباً لذلك بناءً للغاية السياسية في حد ذاتها .

ثالثاً: وظيفة العلم السياسي أو غاية العلم السياسي؟

تدعو السياسة ليس فقط على فض الخلاف الرابط على تحولات كل مجتمع من خلال ما ينتجه من تناقضات وتقلصات ، بل في كونها فن يجبر كل الطبقات الاجتماعية في أن تسير حوله أو على الأقل في تطور وازدهار من خلال تفاعل الجهود وتبني الخطط لإرغام كل الأطراف على إحلال إقلاعه نوعية من فترة إلى أخرى ، ومن ميدان إلى آخر ومن جيل إلى آخر . لأن المجتمع في حد ذاته من خلال تنظيم علاقات الأفراد والجماعات فهو يحتاج إلى سلطة نظام تبني صلاتها وتحرس على روابطها حتى يُساق بهم إلى مراتب أعلى وأماكن أسمى قد تكون أهداف ومطالب كل نظام سياسي في جوهره . لهذا تأتي منزلة السياسة مفيدة للغاية في كل مجتمع إنساني باعتبارها تقوم على العمل الإنساني وحده خيفةً من تقويض دعائم المجتمع نفسه الذي يخلق النظام بالسهر عليه حتى لا تذهب أهداف الأفراد وغايات الجماعات أدراج الرياح. وحتى لا يلتوي النظام السياسي على نفسه بتغلب فئة على أخرى بابتداع كل سبل الحيلة وطرائف المكر الخبيثة لربح معارك الفائدة الخاصة دون المصلحة العامة يأتي المجال السياسي بمثابة صراع حول الهدف الخاص منه الأناني والظرفي . لذا جاء مفهوم السياسة كتنقيض لذلك حتى تستجمع كطرح موضوعي عالم وعارف بحيثيات هذه القضايا حتى لا ينبري المجتمع وشرائحه تحت قوة المجتمع من ترابطه على ذاتيته إلى رحاب النظام لتفتشي قيم المواطنة والحرية والعدالة^(٥) .

إن خروج البشرية سياسياً من وحشيتها إلى إنسانيتها هو الذي جعل من احتكام للنظام السياسي كقوة فاعلة في الصيرورة الاجتماعية للخلاص من بطش القوي وفشل الضعيف . ولا مناص من اختزال هذا الوازع الإنساني العالمي في أن يحذو به إلى تحقيق الأمن والحرية والعدالة في ربوع العالم التي هي أساس الرأية السياسية وليس بالتشبهت بها في تحقيق دون ذلك. وهكذا فإن التوجه الحديث يتعامل مع علم السياسة كعلم القوة والسلطة وهو توجه يتجاوز النظرة القانونية والمؤسسية التي كانت تحكم علم السياسة إلى نظرة جديدة تبحث في كل أشكال علاقات القوة التي تحكم المجتمع ، سواءً كعلاقة قوة بين أفرادهم ببعض ، أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي ، والتعامل مع علم السياسة كعلم قوة ، أي كعلم يهتم بالسلطة وبكيفية الاستيلاء والمحافظة عليها وممارستها ومقاومتها (أبراش: مرجع سابق : ٣٠).

إلا أن تكامل الغايات وتباين الأهداف بين الأفراد والجماعات من خلال النزعات الفردية والجماعية والحروب بين الدول منها ما طال أو قصر فإنها هي التي أوجت بخلق النظام السياسي نفسه . هذا الأخير قد يعمل حتماً على توزيع الأدوار وتصفية الأجواء من كل الشوائب والنواقص وبواطن الخلل لإنهاء كل خلاف ولُبس حتى يتسنى لكل أطراف المجتمع القيام بدورها على أكمل وجه . فتدخل النظام أو مقاربتة السياسية للقوى الاجتماعية ليس في فض الخصام فحسب . بل في طرح البديل وحمل الكل على أن يدخل تحت مشروعه السياسي الشرعي والذي يلزمه دون شك على تخطي عراقيل ومناورات الآخرين بإدخالها مجالاته وفضاءاته للفصل في قضاياهم . فالوظيفة الأساسية للنظام هي إذن اتخاذ قرارات لازمة وملزمة لكل الأفراد والجماعات بإيجاد لها الحلول الشافية حتى يتسنى لهم التكافل والتعايش السلمي في المجتمع الواحد. لذلك فقوة النظام ليس عندما ينبري لحل المشاكل المطروحة من خلال اتخاذ قرارات بل بالتدخل السريع للتوصل إلى حلول شافية على المستوى البعيد المدى . أي أن الوظيفة الرئيسية للحكومة هي " اتخاذ القرارات " ، وهذه القرارات إما أن تكون رشيدة لصالح الناس فيصبح هناك رضا شعبي ، أو تكون قرارات غير رشيدة وضد مصالح الناس فيصبح هناك سخط عام والسخط العام هذا يأخذ أشكالاً متنوعة منها : (محمد سلطان، ٢٠٠٨ : ٥٢).

– التملل : فهو تحت السطح ، تهمس الناس لبعضها البعض .

– ردود الأفعال البسيطة: في شكل كتابات وأعمال محدودة متناثرة.

– الأعمال الظاهرة: تنتشر إضرابات وأشكال من العصيان للدولة تأخذ شكلاً أكثر اتساعاً وتنظيماً.

– الثورة: أعلى درجات السخط وهي خروج كتلة جماهيرية مؤثرة إلى الشارع بمطالب جذرية.

إلا أن حرص النظام السياسي ومعاينته للواقع السياسي عبر كفاءات قديرة وطاقات جادة هي التي تجعله يساير الركب المجتمعي دون قطيعة أو حلول ثانوية آنية لأن فضل النظام السياسي هو عندما لا يتقاعد عن أداء دوره المطلوب ، وذلك ليس في الاندفاع إلى ميل طائفة من المجتمع عكس ما تطمح إليه كل الطوائف والفئات الاجتماعية دون الوقوع في أزمة خانقة قد تكون لها الدماء وقوداً . لذلك فقوة كل نظام سياسي يندرج حرصه في بقاءه في عدم الوقوع في زلّات الخطر والمجازفة الصعبة لتحقيق مآرب غامضة وغير متوخاة سياسياً دون أن تنقلب المعادلة السياسية التي يحتمي إليها النظام إلى حلول معاكسة لماهية النظام نفسه . لأن النظام السياسي مجبور على اتخاذ كل الاحتياطات واللوازم الأساسية بحكم القيم

والروابط والأصول بتلخيصه من كل العقد الشخصية والأنية حتى تُرتسم معالمه وتصبو غاياته وتُدعم ركائزه في المجتمع الواحد بناءً على قدرات وأفكار وبرامج الذين أسسوا دعائمه حتى لا تقترن أسماؤهم بدوائر الخطر وبواطن الضعف ومواطن الشلل . لذلك جاء النظام السياسي لكسب النفوس قبل الأجسام من خلال ما طرحه المبادئ والأفكار والفلسفات السياسية التي يقوم عليها كل نظام سياسي. ولكي يتسنى لكل نظام سياسي بأن تتقوى شوكته هو عندما يحرص ليس على التكوين وفقاً لطبيعة الأفراد المتواجدين في داخله حتى لا يُساق إلى ميادين أخرى أقل تطوراً قياساً بتطور المجتمع ومطالبه خاصة عندما يتقوى على نفسه بحكم التصدي لكل انزلاق داخلي أو مجازفة خارجية بحيث كلاهما معقد وخطير في آن واحد . كما قد تكون ذات نتائج وخيمة بحسب الحسابات السياسية أو الخطط التكتيكية الهشة التي تجرهم والنظام السياسي معاً إلى هزات جد خطيرة قد يشترك فيها الجميع . ومن هنا جاءت وظيفة النظام السياسي لتأكد طبيعة كل تحول هادف من خلال وسائله وأدواته التي يسعى فيها المجتمع بتحمل طبقاته حقوقها وواجباتها حتى يتسنى له القيام بدور أحسن.

الجدول رقم (1) أشكال الملكيات المعاصرة

عصرية	تقليدية		
	أوليغارشية	حاكمة	
برلمانية	أوليغارشية	حاكمة	
تولي الملك.	تولي الملك.	الحكم وتولي الملك	- الوظيفة الرئيسية للملك .
الشعب .	الملكية.	الملكية.	- المصدر الرئيسي للشرعية .
مجلس الوزراء والأحزاب .	الجيش والديموقراطية	الملكية البروقراطية الجيش وربما الأحزاب .	- السلطات الرئيسية الفاعلة .
والبرلمان .			- مجال المشاركة السياسية .
واسع .	ضيق .	ضيق إلى متوسط .	

المصدر: صموئيل هانتينغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة (بيروت : دار الساقي 2015)، ص 135

إن شرعية النظام السياسي قد تحمل كل الأطراف داخل مؤسساته وخارجها بانتهاج محور أساسي يقضي بتلافي كل خلاف أو تمرد ، بل يدعو إلى تحقيق كل الأهداف والغايات التي تجمع بين كل الفئات الاجتماعية على أساس المصلحة العامة . إن المصلحة العامة بقدر تجذرها في العقول وتداولها في النصوص وتقمصها في المعتقدات الحزبية والسياسية هي التي تعمل على حمل النظام السياسي في تخطي

أزماته بتخطي عراقيل التضارب في الأهداف والمصالح الخاصة ، وذلك بعرضها عن طريق النظام التمثيلي للجان والنواب الذين يحملون دوماً ما تم انتخابهم عليه أو تم توكيلهم من أجله على ذلك . ولا يتأتى ذلك في ضوء اللجوء إلى سن قوانين التي لا يتم احترامها إلا بمعرفة الغاية التي تحققها ، وذلك إلا بنشر لثقافة قانونية أو اجتماع قانوني يقوم به رجال القانون والمدارس الإدارية دون الوقوع في اللاقانون وما ينجر عنه من تعفن وسخط وغضب قد يكون النظام السياسي في حد ذاته هو الضحية الأولى . لذلك فانتظام المجتمع نفسه وقدراته على تخطي مشاكله وهمومه بطرح الإرادة السياسية والعلمية والتقنية على معالجتها في إطار تماسك الأفراد وانسجام المنظمات الاجتماعية والتي كثيراً ما تقلل من عبء النظام السياسي نفسه وتخطو بالمجتمع إذ ذاك إلى مراحل أكثر تفوقاً وتلاحماً لبناء أدوات ووسائل أخرى في المراحل المقبلة بتبني أدوار وأشواط في التنمية والتطور. كل نظام سياسي كان برلمانياً أو رئاسياً فهو مجبور على انتهاج سياسة واحدة قد تعكس دوماً ثقافة القيادة السياسية نفسها وما مدى مكانتها لا في احتواء الأزمات الاقتصادية والتصدي للمناورات السياسية من خلال تبني خطط عمل واستراتيجيات دقيقة لا من حيث الداخل فحسب ، بل من خلال وزنه السياسي وثقله الدبلوماسي في العالم الخارجي . فتطور كل نظام سياسي قوي هو كل ما يلتف من حوله من طاقات وبراعم جادة وكفاءة تعطيه ذلك الدفع الأساسي دون أن يكون حكراً لها مقابل ما تقوم به من فتح للعبة السياسية من خلال ما يتوافر لديها من الأعراف والتقاليد المتطورة والمتنوعة التي لا تعمل على المقاطعة أو القطيعة مع الأجيال الآتية . إن في تطوير القدرات والطاقات الكفيلة بأخذ الاعتبار بتدعيم النسيج الاجتماعي وتقويته حتى لا يكون للتهميش والتراجع والالتفاف إلى الوراء دون توافر الشروط من أجل اكتساب الآخر انطلاقاً من الأنا السياسي لدعم مجتمع الانتماء والنماء والنمو بذات الصلة بالمرجعية الموضوعية التي لا تراهن على فئة دون باقي الفئات الاجتماعية الأخرى إلا أن دعم المفهوم السياسي والاصطلاحي للكلمة هو الذي يدفع بالنظام السياسي إلى تخطي عقده المستصغرة في فتح مجالات وفضاءات تستقطب الآراء والأنظار قصد التكيّف مع المجتمع وميولاته حتى لا تنعكس إفرزاته في صراعات ونزاعات سلبية مع النظام نفسه.

وأخيراً وليس بآخر يمكن القول بأن السياسة (خطاب العامة) ليست كعلم السياسية (حديث الباحثين والمنظرين) والتي تختلف هي الأخرى عن العلوم السياسية (لغة الأساتذة والمحللين) بحسب البرنامج والمناهج المتبعة والمتوقعة عما ينهله رجل السياسة منها من أجل توسيع نطاق الرؤية في الحكم لدى الدولة التي

يقوم عليها لأن الكل متوقف على رجل الدولة State's Man كفاعل سياسي بامتياز كونه صانع للأحداث . هذا الأخير يتفاعل بقدر ما يتوافر لديه من إنتاج سياسي نظري قبل أن يمارس تطبيقه على أرض الواقع . ومن هذا المنطلق تتحدد أهمية السياسية لا كمنظرية بمفردها فحسب ، بل كقوة لها من وجودها الفاعل والمؤثر في طبيعة المجتمع الواحد عن طريق رجل السياسة بهدف ربط القمة بالقاعدة والعكس صحيح من خلال ما يتوافر لديه من فكر (نظري) مرتبط بالاستراتيجية (عملي). وعليه ، تتفاعل السياسة وينمو شأنها شأن الاقتصاد والقانون والأخلاق ... إلخ ، بحيث بقدر ما يتوافر لديها من دراسات أكاديمية ورؤى استراتيجية يكون لديها علاقة وطيدة مع الواقع وتتفتح على المستقبلات بقدر ما تضمن وجودها عن طريق تقنيات البحث العلمي التي يمكن مقارنتها بما يجري عليه الوضع في تدريس علم السياسة في جامعات الوطن العربي للإسهام أكثر في التنمية السياسية في ربوع أقطاره كافة .

الخاتمة :

ضروري إذن من فهم السياسة ومعالجتها لا بحسب ما جاءت به القواميس والتعريفات خاصة الأجنبية منها بالرغم من أهميتها القصوى خاصة من جيل على آخر بل من خلال ما هو متعارف عليه على أرض الواقع وفقاً لنتائج المحققة تبعاً . فالعمل جاد وجهيد في معالجتها وفق ما هو مفيد على أرض الواقع عن طريق المناهج والبرامج دون الدخول معه في سياسات مضادة أو متضاربة قد لا تفي بأكلها في المجتمع ومن قبل الأفراد والجماعات .

ولعل الحديث عن السياسة من خلال فهمها بجعلها تنقاد بما يرتضيه المجتمع له فإنها تبقى متعلقة بما تعالجه - فكراً وروحاً - من أصحابها المنظرين والمفكرين بحيث لا يمكننا رصد مدلول فاعل لمفهوم السياسة ؛ إلا في إطار ما يخدم الواقع انطلاقاً بما يتوافر عليه هذا الواقع من موروث سياسي هادف وصائب من خلال تلك الثقافة السياسية المنتشرة فيه والتي تعمل على انصهار القيم والأفكار والمضامين في بوتقة المجتمع الواحد عبر رجال السياسة برؤاهم ومخططاتهم واستراتيجياتهم من خلال ما يتم تثمينه وتعزيزه على أرض الواقع المعيش .

ومن هنا لا يمكن اعتماد السياسة كلعبة أو ترف أو هواية عابرة ما دامت مرتبطة بالنتائج المحققة لحد الآن كونها ضرورية ولها قوانينها ونواميسها وهي محل جدال حتى بين المفكرين والفلاسفة من خلال ما تعده الدولة والحكومة والنظام الدولي وغيره . وعليه باتت السياسة بل علم السياسة يقوم على ما هو خير بل ما ه مرتبط بالفائدة العامة لا في البحث عن الأمن والاستقرار فحسب، بل في ضبط

قدرات المجتمع الواحد وطاقاته بما هو متوافر لديه في الدفع به نحو قيم جادة و متجددة صوب التقدم والتنمية والرفاهية . وعليه بات من الصعب إذن الخوض في باب السياسة عندما لا تجد حلاً بل ظروفًا ملائمة لها إذ تدفع بها إلى مراتب القوة والانتشار والإنتاجية في ظل الأزمات والغليان والحروب الأهلية علماً بأن السياسة ما هي إلا وسيلة من منظور الحكم هدفها هو تحكيم العقل بما يخدم العدل والمساواة والبناء.

هذا ما بات معول عليه بتقدم الزمان وفي ظل المكان الواحد عن طريق تقييم الوضع ورهاناته من جهة ، وتقدم العالم وتداخل مصالحه الحيوية بين قواه المؤثرة والفاعلة فيه من جهة أخرى. يتأتى ذلك من خلال عدم التوافق والتطابق في صنع وحدة التماسك فيما بينها بما يضمن القوة بدل الضعف ، والتقدم وليس التخلف والرشادة دون الفوضى.

المراجع

- السيف توفيق ، رجل السياسة دليل الحكم الراشد (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣).
- قربان ، ملحم ، المنهجية والسياسة ، ط ٤ (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦).
- مينو، جان ، مدخل إلى علم السياسة ، ط ٤ ، ترجمة جورج يونس (بيروت منشورات عويدات، ١٩٨٧) .
- زهران ، جمال علي، الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة ، السياسة الدولية ، السنة ٣٨ ، العدد ١٥٣ (تموز / يوليو، ٢٠٠٣).
- هانتيغتون ، صومئيل النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سميرة فلود عبود (بيروت : دار الساقى ، ٢٠١٥).
- محمد عارف ، نصر الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة (التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق) (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٦).
- ماضي ، عبد الفتاح ، حركة البروسترويكا في علم السياسة الأمريكي ، السياسة الدولية ، (السنة ٣٨ ، العدد ١٥ ، تموز / يوليو ٢٠٠٣).

A.Brunon-Ernest, N.chaudoir, S.Letalleur, J.Maigidoff, J.Merchant, Y. Mohammedi, M.Perdu, F.Podolin, Y.-M.Roger, W.Yeago(2007) The English of Law ; (U.S. Law &Politics, Paris , Belin).

Almond, Gabriel and Sidney Verba, (1985)The Civic Revisited , Princeton , NJ : (Princeton University Press).

Abbot, P. and Wallance (1997) An Introduction to Sociology : Feminist Perspectives (2d edn) (London and New York ; Routledge).

Arbalaster, A. (1994)Democracy 2dedn) (Buckingham: Open University Press).

Brody, Branch A. (e.d) (1970) The Philosophy of Science, Englewood Cliffs , (NJ: Practice Hall).

Bauman, Z.(1990) ,Intimations of Post modernity (London : Routledge).

_____ (2000) Liquid Modernity (Cambridge; Polity Press).

Beck ,U.(1999)What Is Globalization ? (Cambridge: Polity Press).

- Brish, A. H. (1993) *The Concepts and Theories of Modern Democracy* (London: Rutledge).
- Churton, M. and Brown, A. (2009) *theory and Method* (Basingstoke: Palgrave Macmillan).
- Cohen, N. (2001) *Democracy is idea, Now What?* *New Statesman* 11 June.
- Dunleavy, P. and O'Leary B. (1987) *Theories of the State* (London: Macmillan).
- Eatwell, E. and Wright, A, (eds) (1993) *Contemporary Political ideology* (London: Pinter).
- Etzioni, A. (1995) *The Spirit of Community : Rights Responsibility and the Communication Agenda* (London: Fontana Press).
- Foucault, M. (1984) *Space, Knowledge, and Power*) in P. Rabinow (ed.), *the Foucault Reader* (New York: Pantheon).
- Friedrich, C.J. (1954) *the Unique Character of Totalitarian Society* in C.J. Friedrich (ed.), *Totalitarianism : Proceeding of Conference held at the American Academy of Arts and Sciences March 1953* (Cambridge, MA: Harvard University Press).
- Fukuyama F (1992) *The End of History and The Last Men* (Harmondsworth: Penguin).
- Gellner, E. (1964) *Thought and Change* (London: Weidenfeld Nicolson).
- Habermas, J. (1988) *On theory of Communication Action (Vol2) : Lifeworld and System- A Critique of Functionalist Reason* (Cambridge: Policy Press).
- Hall, S. (1984) *The State in Question* in G. McLennan D. Held and S. Hall (eds) , *The Idea of the Modern State* (Buckingham :Open University Press).
- Bodain J. (2009) *Introduction à la science politique,* (Paris, Dalloz, 9^{éd}).
- Shively, Philipps (1997) *Power choice, An Introduction to political science* , the McGraw – Hill Companies, INC.
- Ishak, A. and C. Scope (1969) *Methods of Political science : An Introduction to The Methodology of Political Inquiry.* Homewood, III. : Dorsey Press, (Dorsey Series in Political Science).
- Meehan E. (1965) *The Theory and Method of Political Analysis* , Homewood, III. : Dorsey Press, (Dorsey Series in Political Science).
- Mills, C. Wright (1963) *Power, Politics & People: The Collected Essays of C. Wright Mills* (New York: Oxford University Press).

الهوامش

(١) لقد عرّف السياسة بأنها تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي يتجلى فيها الصراع بين الخير العام من جهة ، ومصالح الجماعات من جهة أخرى . كما يظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراريته .

(٢) وبهذا المعنى أصبح مفهوم السياسة مقروناً في نشأته بالدولة -المدينة بهدف تنظيم أحوال الرعية وما يربطها بالمجتمعات الإنسانية الأخرى بعيداً على القرابة العشائرية والمناطقية التي تحكم باسمها السياسة إلى المجتمع المنظم انطلاقاً من المدينة والمواطنة والبرلمان والحكومة ... إلخ. ومن هذا المنظور تتحدد أهمية السياسة ومكانتها في المجتمع الذي تقوم عليه من أجل رد الاعتبار إليه بدل الانتماء إليها فقط دون الأخذ بها وبكامل معانيها من خلال الوصول إلى جوهرها الذي قلّمنا وصلت إليه العديد من المجتمعات عن طريق ... الجماعات السياسية. التي تحترف السياسة بأتم معنى الكلمة وبها ومن خلالها يُدار الشأن السياسي بدون لف ودوران . هذا ما تحاول الأطروحات السياسية الأوروبية احتكاره لصالحها خاصة عندما نفى مالينوفسكي (Malinowski وجود جماعات "سياسية" لدى الفيدا وأهالي أستراليا مثلاً حيث صلة القرابة هي الرئيس في توجيه العلاقات السياسية .

(٣) Politics is who gets what when and How.

(٤) Morgenthau's Iron, Laws of politics requires that states peruse the national interest conceived in term of power.

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر ميلود عامر حاج ، مفهوم السياسة وسياسة المفهوم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة الشؤون الأوسط ، العدد ١٥٢ ، ٢٠١٦ ؛ H.Miloud Aneur. Nous et la politique in le Quotidien d'Oran du 13 novembre 2014; H.Miloud Aneur , la science politique entre théorie et pratique, Algérie(Chlef), Revue académique des Etudes Sociales & Humaines, n°9-janvier 2013).